

## حروب ما بعد الحداثة الحرب في السودان انموذجاً

١. د. دينا هاتف مكّي

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد

ملخص:

تختلف حروب ما بعد الحداثة عن الحروب التقليدية التي كانت سائدة في السابق سواء من حيث الأطراف في هذه الحروب أو نمطها أو أهدافها أو ارتباطات أطرافها أو ديمومتها وامتدادها وحتى نهايتها، وقد شهدت السودان حرب داخلية تنازع فيها كل من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، فهل تنطبق على هذه الحرب شروط حروب ما بعد الحداثة وبالذات تلك التي وضعتها ماري كالدرور حين وصفت هذه الحروب هو ما يحاول البحث الاجابة عليه وفق منهج تاريخي ومقارن.

كلمات مفتاحية:

أطراف الحرب، اقتصاد الحرب، نمط الحرب

## **Abstract "Postmodern Wars: The War in Sudan as a Case Study"**

**Prof .Dr. Dina Hatif Makki Center for Strategic and International Studies / University of Baghdad**

### **Abstract**

Postmodern wars differ from the traditional wars that were prevalent in the past, whether in patterns of the parties involved, their patterns, objectives, the affiliations of their parties, their duration, extent, or even their conclusion. Sudan witnessed an internal war in which both the Sudanese Armed Forces and the Rapid Support Forces contended. This research attempts to answer whether the conditions of postmodern wars, specifically those defined by Mary Kaldor, apply to this war, using a historical and comparative methodology.

### **Keywords:**

Parties of War, Economy of War, Pattern of War

خطة البحث:

أولاً- تعريف حروب ما بعد الحداثة وسماتها

- ١- تآكل الدولة وتفقتها
- ٢- حروب ما بعد الحداثة هي صراع هويات
- ٣- حروب ما بعد الحداثة هي حروب أهلية أو داخلية
- ٤- تغير الفواعل في حروب ما بعد الحداثة
- ٥- اختلاف طبيعة الجنود
- ٦- اختلاف الأهداف والمقاصد
- ٧- تغير نمط الحرب
- ٨- تغير قواعد الحرب
- ٩- تغير طبيعة الضحايا
- ١٠- التدخل الدولي والوصاية الدولية
- ١١- التمويل في الحروب الجديدة
- ١٢- المدة الزمنية للحرب ونهايتها

## ثانياً. الحرب في السودان

### ١- أطراف الحرب في السودان

أ- الأطراف الرئيسية في هذه الحرب: القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع

ب- الأطراف الثانوية في الحرب

٢- اقتصاد الحرب الجديدة وإدامة الحرب اقتصادياً

٣- إضفاء طابع الهوية على الحرب

٤- القتال في داخل المدن

٥- امتداد الحرب لدول الجوار

٦- انقسام الدولة

٧- ممارسات حرب ما بعد الحداثة في السودان: اختلاف طبيعة القتال واختلاف الضحايا

٨- عدم وجود نهاية واضحة للحرب وطبيعة التدخل الدولي

## المقدمة

تحدث الكثير من الباحثين عن الحروب الجديدة في ظل المتغيرات التي طرأت على الصعيد العالمي ومن هؤلاء ماري كالدر التي تحدثت عن حروب ما بعد الحداثة وتحدثت عن شروطها من حيث تغير الأطراف الفاعلين فلم تعد بين الدول وإنما أطراف داخل الدولة، وتغير هدف الحرب فلم تعد للدفاع عن الدولة ضد عدو خارجي بل أصبحت حروب هوية تبحث فيها الجماعات عن سمو هوياتها على الآخرين، وتسم بالانتشار داخل الدولة الواحدة وليست على الحدود كالعتاد في الحروب التقليدية ويستخدم فيها الأطراف اساليب مختلفة من إرهاب وترويع وأضحى الناس هم الهدف وليس الجنود، وتشهد سلب ونهب وسيطرة جماعات على الموارد بحيث يديمون الحرب بواسطتها ويرتبون بالقوى الخارجية التي تدمهم بالسلاح وهي حروب ممتدة قد تنتقل لدول مجاورة ويصعب وضع نهاية لهذا النوع من الحرب والتي قد تؤدي الى تقفت الدولة . وقد شهدت السودان حرب داخلية تنازع فيها كل من الجيش السوداني وقوات الدعم السريع يمكن أن نطلق عليها حرب ما بعد الحداثة، انطلاقاً من فرضية إن هناك سمات لحروب ما بعد الحداثة تنطبق على حالة الحرب في السودان، سيحاول البحث الاجابة عليها عن طريق تطبيق المنهج التاريخي في تتبع الأحداث والمنهج المقارن في المقارنة بين شروط ما بعد الحداثة وإن كانت تطبق على هذه الحرب وسماتها .

## أولاً - تعريف حروب ما بعد الحداثة

غالباً ما كانت الدراسات القديمة للحروب تتحدث عنها وفق نمط كلاوزفيتز، إلا ان ماري كالدر تحدثت عن الحروب الجديدة بأنها حروب ما بعد الحداثة وأنها مختلفة عما سبقها من حروب سواء في طبيعتها الشخصية أم الموضوعية، فقد تغيرت مفاهيم الحرب من وجهة نظرها بتأثير العولمة سواء في الأهداف أم الجهات الفاعلة أم التمويل أم الأساليب أم

النطاق أم المدى وحتى في كيفية إنهاؤها . وبما أن العولة أدت الى تغيير العلاقات الاجتماعية، فكان لهذا التغيير أثر في الحروب الجديدة<sup>1</sup>، ومن هنا ننطلق في توضيح هذا النوع من الحروب

## تعريف حروب ما بعد الحداثة وسماتها

تعرف ماري كالدر حروب ما بعد الحداثة " بأنها حروب أهلية ذات صلات عابرة للحدود الوطنية وإنها مزيج من الحروب والعنف المنظم . . . فهي عنف داخل الدول أو بين الجماعات السياسية ذات الدوافع السياسية وحيث يكون للعنف المنظم نفس التعبيرات العنيفة ولكن بين القطاعين العام والخاص بين مجموعات منظمة لها أغراض خاصة وفي معظم الحالات أهداف سياسية"<sup>٢</sup>، وتتسم هذه الحروب بسمات تميزها عن غيرها ومن أهم هذه السمات ما يأتي:

### ١- تآكل الدولة وفتتها

تؤدي حروب ما بعد الحداثة الى تآكل استقلالية الدولة وأحياناً تفككها مع عدم قدرة الدولة على ممارسة العنف المقتن، ويحدث التآكل بسبب التخصص، فإذا كانت الدولة في السابق تدخل الحرب وتحتاج لذلك الى جيوش وموارد وفرض ضرائب والحفاظ على الاقتصاد ومنع الجريمة والفساد وتنظيم الشرطة والقوات المسلحة وحشد دعم السكان من أجل خوض الحروب، فإنه في الوقت الحالي تخلت الدولة عن الكثير من الوظائف التي كانت تقوم بها ومع تراجع دورها وضعف اقتصادياتها وعدم قدرتها على حفظ الأمن وزيادة الجريمة والفساد تبدأ خصخصة العنف وتزداد نتيجة تزايد الجريمة المنظمة وظهور جماعات شبه عسكرية وهنا تبدأ الشرعية السياسية بالاختفاء لتظهر شرعيات فرعية، ويزول الاختلاف بين الجندي المقاتل الحامل للسلح الشرعي وذلك غير الجندي لكنه حامل للسلح أيضاً والشرطي و

المجرم ، وهنا أخذ يجل نوع جديد من العنف يختلف عن ذلك الذي كان يحدث بين الدول فهو داخلها وهو أكثر انتشاراً وأطول في البقاء<sup>3</sup> يهدد الدولة واستمرارها .

## ٢- حروب ما بعد الحداثة هي صراع هويات:

وفيها يطالب الأفراد بالسلطة بناءً على الهوية وتقصد هوية فرعية قومية أو عشائرية أو دينية أو لغوية ، في السابق كان الصراع بين الهويات الوطنية وحتى إن كان أيديولوجيا فانه يُعطى صورة شمولية لتشمل المجتمع بأكمله التابع لدولة ما ضد مجتمع دولة أخرى ، لكن صراعات ما بعد الحداثة هي مطالبة بالسلطة (أي صراعات داخلية وليست خارجية) ومطالبة بالتغيير السياسي على أساس الهوية الفرعية ، والتي تحدث فيها استعادة لها ولمكوناتها (إعادة اختراع) من أجل ان تعطيهم شرعية جديدة مقابل او على الضد من الشرعية السياسية القائمة او المفترض انها قائمة على الهوية الوطنية ، من ثم تكون سياسات الهوية لما بعد الحداثة تجزئية لأنها سياسات استيعابية واستثنائية تشمل جماعة دون أخرى ، وساعدها التطور الكبير في التكنولوجيا ليتمكنها من سرعة وسعة التأثير وجمع المؤيدين وتعبئتهم<sup>4</sup> .

## ٣- حروب ما بعد الحداثة هي حروب أهلية أو داخلية

حروب ما بعد الحداثة هي حروب داخلية أو أهلية ويطلق عليها (صراعات منخفضة الحدة) ، ورغم كونها كذلك إلا انها ليست محددة بالداخل فحسب، إذ توجد فيها روابط عابرة للحدود فلا يمكن التمييز بين الداخلي والخارجي والمحلي والعالمي . أثناء الحرب الباردة كان مصطلح صراع منخفض الحدة يطلق على حروب العصابات وحروب الإرهاب ، إلا أن الحروب الحالية تختلف بكونها حروباً حول سياسات الهوية ، في ضوء العولمة أصبح العالم مقسم ما بين هوية عالمية وأخرى متخصصة أو هوية خصوصية ، ويأتي هذا في ضوء الذين يشكلون جزءاً من العمليات العالمية وأولئك المستبعدون عنها أو منها ، لكن في الوقت نفسه وضمن الشبكة العالمية هناك أعضاء من ذوي الهوية الحصرية

في الشبكة العابرة للحدود الوطنية هم جزء من الطبقة العالمية ، في حين هناك على المستوى المحلي أشخاص يرفضون سياسة التخصيص أو التجزئة أي لا يوجد نموذج واحد <sup>5</sup> .

#### ٤ - تغير الفواعل في حروب ما بعد الحداثة

في السابق كانت الدولة هي الفاعل الأساسي في النظام الدولي ومن ثم الفاعل الأساس في الحرب ، إلا ان حروب ما بعد الحداثة فيها فواعل على مستويات مختلفة دون الدولة وعبرها ، رسمية وغير رسمية ، فقد تكون دول أو شركات عسكرية خاصة أو عصابات ومنظمات شبه عسكرية ومنظمات إرهابية سواء داخل الدولة أم من خارجها وقد تشارك دول بنزاع نيابة عن جهة ما داخلية سواء فعلاً أم بالمساعدة العسكرية أم الدبلوماسية أم بالتمويل والتدريب للجهات الداخلية ، وتظهر هذه الجهات الداخلية مع ضعف الدولة وضعف قدرتها على ممارسة العنف المشروع وزيادة عدد الفواعل الداخلية غير الحكومية المشاركة في العنف الداخلي أو المشاركة في الحرب الخارجية ، والمشاركة الخارجية جزء منها في ظل العولمة وترابط العالم عبر المستويات المختلفة <sup>6</sup> .

وكانت الحروب التقليدية بين جهات متناظرة في المعدات والتدريب ومناهج القتال ، لكن حروب ما بعد الحداثة تتميز بأن الخصوم غير متناظرين ، والأضعف فيهم يكون جماعة فرعية تحاول إحداث تغيير على صعيد الدولة وذلك عن طريق العنف في حين يستخدم الطرف الرئيس موارد الدولة ومقدراتها ، يستخدم الطرف الاضعف حرب العصابات من خلال تكتيكات الكمائن وضرب القوات الأمنية ومن ثم الحرب ، وأحياناً تكون فئات فرعية محلية لكنها ذات ارتباط بجهة خارجية أو شبكة دولية عابرة للحدود ، فالحرب انتقلت من حرب بين الدول الى حرب داخل الدولة الواحدة أو أكثر من دولة والتي تعاني من صراعات ممتدة ، أي تفقد الدولة ما اعتدنا عليه من احتكارها للعنف المنظم .

## ٥- اختلاف طبيعة الجنود:

في الحروب التقليدية كانت الجيوش النظامية تخوضها وفقاً لمعايير معينة، أما حروب العصابات فتسود فيها المزايا الاجتماعية والثقافية للمقاتلين فيها، لذا في هذه الحروب تكون سمات الطرفين المتقاتلين مختلفة، فالجنود يختلفون عن غيرهم من المقاتلين الآخرين، ويحفظ الأخيرين خصوصيتهم الثقافية التي تعطيهم تفوقاً عسكرياً لأن في كثير من الأحيان لا تكون أهدافهم سياسية، وتضع ثقافتهم أهدافاً مثل الشرف والغنيمة والرجولة بدل الأهداف السياسية، وهنا لا تستطيع الدولة أن تحكم بفعالية وبطبيعة الحال لن تمثل الإرادة السياسية للشعب بأكمله لأن جزءاً منه واقف ضدها، والنتيجة سيادة الفوضى والاضطراب داخل الدولة بين المجموعات الفرعية فيها وهي أحد قواعد حرب ما بعد الحداثة<sup>٧</sup>. وفيما يخص الأسلحة يستخدم مقاتلو حروب ما بعد الحداثة التكنولوجيا المتقدمة سواء أسلحة (قاذفات شبح أم صواريخ كروز أم الألغام الأرضية غير القابلة للكشف والأسلحة الدقيقة وسهلة الاستخدام حتى بالنسبة للأطفال) أم وسائل اتصال حديثة من هواتف محمولة وأجهزة كمبيوتر متطورة للتواصل بين القوات عبر المناطق المختلفة<sup>٨</sup>.

## ٦- اختلاف الأهداف والمقاصد:

الحروب في أهدافها تكون لغرض تحقيق مصالح الدول، وكانت في السابق مدفوعة بأغراض جيوسياسية وللحفاظ على توازن القوى أو للحصول على موارد تكون شحيحة مثل الأرض أو موارد معدنية أو إطلالة على المياه. وأحياناً تكون الحروب لأسباب دينية أو أيديولوجية وحتى سياسية، لكن حروب ما بعد الحداثة والتي تركز على سياسات الهوية تقوم من أجل مواصلة التطهير العرقي أو لأسباب مقدسة دينية وتكون هذه الحروب عنيفة جداً ولا تكون لها نهاية واضحة، وتستمر لتحقيق أهداف استراتيجية للحصول على الموارد أو تقرير سياسة الدولة<sup>٩</sup>.

## ٧- تغير نمط الحرب

اختلفت الوسائل التي يتم من خلالها خوض الحروب عما سبق، إذ تعتمد حرب العصابات ومكافحة التمرد . في الحروب السابقة كان الهدف الاستيلاء على الأراضي بوسائل عسكرية عبر المعارك التي تشكل مواجهة حاسمة في الحرب ، بينما تقوم حرب العصابات على السيطرة السياسية على السكان أكثر من اعتماد المعارك العسكرية وأن لا يمكن الاستغناء عنها مع محاولة التقليل منها . وإذا كانت حروب العصابات في السابق - وفقاً لما وتسي تونغ وجيفارا - تقوم على السيطرة على " القلوب والعقول" فإن حروب ما بعد الحداثة تستعير أساليب مكافحة التمرد وتهدف الى زرع "الخوف والكراهية" وبث الرعب من أجل السيطرة على السكان ، أي أنها تستخدم السياسات المتطرفة والتي تشمل طرد السكان والتخلص منهم سواء عن طريق القتل الجماعي أم إعادة التوطين القسري ، واستخدام أساليب التخويف النفسية والسياسية والاقتصادية لتحقيق ذلك<sup>10</sup> .

## ٨- تغير قواعد الحرب:

نظراً للاستخدام العنيف ضد السكان المدنيين تتميز هذه الحروب بارتفاع مستوى النازحين واللاجئين، هذا الاستخدام للعنف كان محظوراً في السابق، لكن اضحى الآن سياسات العنف الفظيع ضد المدنيين وحصارهم وتدمير المعالم التاريخية من عناصر حرب ما بعد الحداثة . فيستخدم العنف المروع لخلق الرعب والذي تستخدمه الوحدات شبه العسكرية وأمراء الحرب المحليين والعصابات الاجرامية والمترفة، وأخذت الجيوش النظامية والشرطة تلجأ إليه أيضاً . تعمل الأطراف المتحاربة على زرع الخوف والكراهية بشكل متبادل، ومن ثم تعمل جميعاً في خلق مناخ من انعدام الثقة والشك ويتم استهداف من يحاول الحفاظ على العلاقات الاجتماعية الشمولية والحفاظ على الأخلاق العامة، فهي حرب يقوم بها من يمثل سياسة الهوية الخاصة في قمع قيم المدنية والتحضر والتعددية الثقافية<sup>11</sup> .

## ٩- تغير طبيعة الضحايا

في السابق كان العسكريون في جبهات القتال هم الضحايا أما في حروب ما بعد الحداثة أصبح المدنيون هم الضحايا، في السابق كانوا يعدون ضحايا غير مباشرين للقتال، أما في حروب ما بعد الحداثة أضحي المدنيون هم الهدف لذا يتنامى عدد الضحايا من الناس طوال الحرب ويتم التركيز على النساء والاطفال، ذلك أن دوافع وأهداف الحرب تغيرت إذ أصبحت الهوية دافعاً أساسياً لهذه الحرب وتهدف الحرب للسيطرة على الناس، ويعد العنف ضد المدنيين وسيلة لفرض السيطرة على الأشخاص والمكان. ولا تقتصر على مكان واحد أو ساحة حرب معينة وإنما تتسم بالانتشار لتصل أحياناً إلى أماكن غير متوقعة وطبعاً نجدها في أكثر من مكان وأحد على الصعيد العالمي، ويبرز فيها الإرهاب وتستخدم فيها تكتيكات الكر والفر<sup>١٢</sup>.

لم تعد حروب ما بعد الحداثة على غرار المعارك التقليدية التي ينتصر فيها الجيش الأكبر، لذا تغير التفكير في الحاجة إلى جيش كبير لتحقيق النصر، إذ تؤدي وسائل الاتصال الحديثة والاعلام دوراً أساسياً في هذه الحرب والتي تصل إلى أعداد هائلة من الناس ويمكن أن تجمع مجندين في وقت قصير من مختلف أنحاء العالم، وفي نفس الوقت تتمكن من نشر الخوف والتحريض والتهديد بسرعة وإلى عدد كبير من الناس<sup>١٣</sup>.

وفي حروب ما بعد الحداثة يصعب الفصل بين المدني والعسكري، إذ تتداخل في حياة المجتمع بشكل عميق، ويصبح السلاح منتشر بين السكان وجزء من احتياجاتهم نظراً لأن العنف أصبح سمة من سمات الحياة اليومية، لذا لا توجد حدود لساحات هذه الحرب، فتنشر جغرافياً واجتماعياً ويصعب التمييز بين القوات. ويصبح المدنيون في هذه الحرب هدفاً وأداة في آن واحد، وتعد الزيادة في أعداد اللاجئين الهاربين إلى دول الجوار هرباً من الحرب والنازحين مجتاً عن الأمن دليلاً على ذلك في مثل هذه الحروب<sup>١٤</sup>.

## ١٠- التدخل الدولي والوصاية الدولية

المفروض أن يساعد التدخل الدولي في تحقيق الأمن وإيقاف الصراع أو على الأقل يساعد في الجوانب الإنسانية لحماية المدنيين، لكن التدخل الإنساني والحماية الدولية أخذاً يستخدمان من قبل الأطراف الداخلية في إطالة أمد الصراعات والفشل في منع الحروب، فالمساعدات الإنسانية أخذت تشكل مصدر دخل للأطراف المتحاربة كما أنها تعطي الشرعية لهذه الأطراف من خلال حضورهم المفاوضات - بوصفهم طرف معترف به - لغرض إيجاد تسويات سياسية للحرب<sup>15</sup>.

## ١١- التمويل في الحروب الجديدة

يعتمد تمويل هذه الحروب على ما يطلق عليه اقتصاد الحرب المعولم، وهي اقتصادات لامركزية وتعتمد على الموارد الخارجية، وتعاني الدول فيها من انخفاض الناتج المحلي، والدمار المادي وتوقف التجارة والتداول الطبيعي وتراجع الضرائب. وتمول القوات المتقاتلة نفسها من النهب واحتجاز الرهائن والسوق السوداء والتهريب أو من خلال المساعدات الخارجية، ومن دعم دول أخرى، والتجارة غير المشروعة في الأسلحة والمخدرات أو السلع الثمينة مثل الماس أو النفط فضلاً عن الاتجار بالبشر، ويديم العنف مثل هذا النوع من التجارة بحيث تديم الحرب مثل هذا الاقتصاد والذي ينتشر عبر الحدود بمساعدة الجريمة المنظمة<sup>16</sup>.

لذا تستمر هذه الحروب إلى آجال طويلة مادامت الموارد المادية مستمرة، وتصبح الحرب غاية بحد ذاتها لأن كثير من القيادات العسكرية تتحول إلى رجال أعمال عسكريين يستغلون "شكل جديد من اقتصاد الحرب"، ويعد هذا دافعاً لهم لاستمرار الحرب لأن الطرق غير المشروعة في كسب المال تديم العنف، لذا تمت "خصخصة الحرب" كما تقول كالدور، ويعتمد كثير منهم على مساعدة دول خارجية في إدامتها<sup>١٧</sup>.

## ١٢- المدة الزمنية للحرب ونهايتها

تميل حروب ما بعد الحداثة لأن تكون أطول في المدى الزمني، في السابق تنتهي الحروب مع نفاذ الإمدادات والموارد وتدمير الطرف الآخر، ولكن بما ان الإمداد مستمر في ظل عالم معول تستمر حروب ما بعد الحداثة، ذلك أن السوق والاقتصاد يرتبطان بقوى خارجية وتكون إرادة هذه القوى عامل مؤثر بل وحاسم في استمرار هذه الحروب من عدمها، كما أن مرحلة تحقيق الاستقرار قد تأخذ وقتاً طويلاً وأحياناً غامضاً قد يأخذ سنوات عديدة. وعادةً ما كانت الحروب تنتهي باستسلام طرف أو عقد معاهدة للسلام يليها إعادة بناء الاستقرار تستغرق مدة قصيرة نسبياً يتم خلالها إعادة تعزيز أركان الدول وبنيتها الأمنية الضرورية لاستمرار الدولة وسلامتها، في حين أن حروب ما بعد الحداثة لا تنتهي بالاستسلام لعدم وجود مائل لهذا الأمر، ذلك أن القوات الأمنية والسلطات لا تمتلك القدرة على ضمان سلامة السكان، فهناك تحديات أمنية غير تقليدية عديدة تشكلها هذه الحروب مثل الإرهاب العابر للحدود والذي تمارسه جهات محلية أو خارجية، ومكافحته تحتاج الى جهد تضامني كبير ولا تنفع مواجهته من طرف واحد كالمؤسسات الأمنية المحلية مثلاً، ومن ثم تحتاج إعادة الاستقرار فترة أطول وتتضمن أنشطة قتالية لمواجهة الإرهاب والعصابات المسلحة وعناصر الجريمة المنظمة<sup>١٨</sup>.

### ثانياً. الحرب في السودان

قبل التحدث عن نموذج حرب ما بعد الحداثة في السودان لابد من تناول بعض مما مر به البلد وتطورات الأحداث فيه والتي وصلت الى قيام الحرب فقد شهدت دولة السودان الكثير من الاضطرابات والحروب الأهلية منذ نشأتها عام ١٩٥٦، بل يكاد يكون الاستقرار هو الاستثناء بينما الاضطراب وعدم الاستقرار هو القاعدة، ذلك أن البلاد شهدت أكثر من انقلاب عسكري واستمر الحكم العسكري أثناء سنوات (١٩٥٨-١٩٦٤) و(١٩٦٩-١٩٨٥) و(١٩٨٩-١٩٨٩-

٢٠١٩) وكان للانقلاب الذي سيطر فيه الرئيس عمر البشير ومعه الجبهة الاسلامية القومية سنة ١٩٨٩ دوره في إيصال البلاد الى التقسيم<sup>19</sup>، وما تلاه من عدم استقرار وعنف مستمر وصل بالبلاد الى الاطاحة بالحاكم ومن ثم دخولها في حالة عدم استقرار مستمر وصولاً الى الحرب الاهلية الحالية والتي يمكن ان نصفها بانها حرب ما بعد الحداثة.

يتسم البلد بالاختلالات سواء البنوية أم الاقليمية وهناك صراع على السلطة والموارد وهذا الأمر يمكن أن يؤدي الى نشوء الصراعات القائمة على الهوية سواء العرقية أم الدينية، فهناك ١٩ مجموعة عرقية رئيسه في السودان ولا يوجد قبول واسع بالتنوع بينها، وهناك أكثر من ٥٩٧ مجموعة عرقية فرعية تتحدث ما بين ١٠٠ لغة ولهجة، لكن المجموعة العرقية الأكبر هي للمسلمين الناطقين بالعربية إذ يشكلون قرابة ٧٠٪ من السكان، تهيمن هذه المجموعة على الحياة السياسية والاقتصادية في الخرطوم، والمناطق الطرفية في الغرب والشرق والجنوب، ونظراً لكون وادي نهر النيل يشكل عصب الاقتصاد هناك لذلك غالباً ما كانت هناك نزاعات على الأراضي بين المجموعات الأصلية وغير الأصلية التي استوطنته<sup>20</sup>.

ومارست النخبة الحاكمة في الخرطوم أسلوب التحالفات و بنت سيطرتها الاقتصادية عبر مجموعة من شبكات المحسوبية ما أدى بالآخرين الذين لم تشملهم التحالفات للشعور بالحرمان والاضطهاد. وتبع عن هذا الخلل في توزيع العوائد تفاوت بين اجزاء البلاد، يضاف له الاقتصاد المختل وغير المستقر والضعف المالي ما دفع السودان الى حافة الانهيار الاقتصادي. وأدى اختلال التوازنات على صعيد البلاد واسلوب الاستبعاد الى الشعور بالظلم والتهميش، ويضاف له ضعف في قدرة النظام على مد سيطرته الى أجزاء البلاد، ما ساعد في ظهور صراعات على صعيد المجتمعات المحلية سواء داخلها أم بينها على الأراضي والموارد وزاد منها التغير المناخي ونمو السكان<sup>21</sup>.

في كانون الاول ٢٠١٨ حدثت ثورة بالسودان أطاحت بنظام عمر البشير — حدثت بعدها مرحلة انتقالية تقاسم العسكر السلطة فيها مع المدنيين — اذ<sup>22</sup> تم عزل البشير أوائل ٢٠١٩ ، ولم يكن ليحصل العزل لولا تدخل الجيش الذي رغب بأن يكون له دور في المرحلة القادمة لذا قدم الدعم مقابل أن يكون جزءاً من هيكل الحكم الانتقالي . وتم التفاوض مع المدنيين ممثلين بقوى الحرية والتغيير وأثناء هذه المرحلة حدث الكثير من التوتر والعنف ومظاهرات قتل فيها المحتجون مثل فض اعتصام حزيران ٢٠١٩ بالقوة ، قتل الكثير من الشباب وألقي بجثثهم في النيل ، بعد ذلك تم التوصل الى اتفاق الإعلان الدستوري في ١٧ آب ٢٠١٩ أي بعد شهرين ، ووقعه كل من الجيش وقوى الحرية والتغيير ، وفيه تم الاتفاق على الشراكة العسكرية المدنية وتجسدت في مجلس سيادي ومجلس وزراء وكان يفترض أن تشكل جمعية وطنية انتقالية بعد ٩٠ يوماً من التوقيع وكانت هناك آمال بانتقال السودان الى نظام ديموقراطي مدني<sup>23</sup> .

فشلت الحكومة المدنية في إدارة شؤون البلاد أثناء الحكم الانتقالي ويعود الفشل لأسباب أو عوائق واجهتها متمثلة بعوائق في الاعلان الدستوري ، فضلاً عن قوة العسكر في مجلس السيادة ، ولم يكن هناك انسجام بين قوى الحرية والتغيير ويضاف له التخريب الذي قام به قسم من الموالين لنظام البشير ، وطبعاً كان الانقسام بين المدنيين والعسكر واضح فضلاً عن ضعف الأولين مقابل قوة العسكر ، فبعض الموقعين على اتفاق جوبا للسلام انحازوا للعسكر ، ومنهم حركات مسلحة ما شكل دعم لموقفهم على صعيد البلاد مثل حركة العدل والمساواة بزعامة جبريل ابراهيم ، وحركة تحرير السودان بزعامة مني مناوي . وحصل اعتصام داخل القصر الجمهوري في تشرين الاول ٢٠٢١ واعتبر ذريعة للانتقال العسكري وعليه استولى الجيش على السلطة في ٢٥ تشرين الاول ٢٠٢١ في انقلاب وقام باعتقال ساسة مدنيين بمن فيهم رئيس الوزراء عبد الله حمدوك ، وتم اعلان حالة الطوارئ في السودان ودخلت البلاد في حالة عدم استقرار بعد ذلك تم التراجع عن الانقلاب واطلق سراح حمدوك ، وساءت العلاقة بين المدنيين والعسكر واتهام كل طرف للآخر بإعاقة عملية التحول السياسي . وقد برر البرهان قيامه بالانقلاب إن الصراع الداخلي بين المدنيين في العملية الانتقالية

يعرض استقرار البلاد للمخاطر، وان ما حصل ليس انقلاباً بل تصحيح مسار، وأكد ان القوات المسلحة هي "حارس للدولة وضامن للانتقال" ولجأ الى تعليق المواد التي تعطي مناصب للمدنيين لكنه حافظ على الشكل الخارجي للإعلان الدستوري كي لا يقال إنه هدّ عملية التحول الديموقراطي<sup>24</sup>. وتم عقد اتفاق اطارى في كانون الأول ٢٠٢٢ بين الأطراف المختلفة وكان يراد منه — و الذي شمل مكوني الحكم المدني والعسكري — أن تتم مراجعة اتفاق جوبا<sup>25</sup>. واستمر عدم الاستقرار بعد الانقلاب العسكري في ٢٠٢١ ومن ثم اندلعت الحرب في نيسان<sup>26</sup> ٢٠٢٣، وهنا لم تكن بين المدنيين والعسكر وإنما بين الجيش والدعم السريع، أي بين أحد الأطراف أنفسهم الذين انقسموا الى قسمين متصارعين ومن هنا نحاول التعرف على طبيعة الحرب الحالية وإن كانت حرب ما بعد حداثة أم لا من خلال تطبيق سمات ماري كالدور لهذه الحروب على ما يجري في السودان .

## ١ - أطراف الحرب في السودان

لم تقم الحرب الحالية بين الدولة السودانية ودولة أخرى وإنما حدثت بين أطراف داخل الدولة السودانية نفسها، صحيح إن البعض منها له ارتباطات خارجية لكن الفواعل الأساسيين في هذه الحرب هم سودانيون، البعض منهم شكّلوا الأطراف الرئيسة وآخرون أطراف فرعية ارتبط بعضها بهذا الطرف أو ذاك في الحرب والبعض الآخر بقي مستقلاً وآخرون أطراف فرعية تقالت فيما بينها .

### أ - الأطراف الرئيسة في هذه الحرب: القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع

القوات المسلحة السودانية: وهي إحدى المؤسسات الرسمية في الدولة، يرجع أصل هذه القوات الى قوة الدفاع السودانية التي تشكلت أثناء سيطرة الاستعمار البريطاني سنة ١٩٢٥ وشكلت فيما بعد القوات المسلحة السودانية عند الاستقلال سنة ١٩٥٦، وشاركت في الحروب الأهلية والصراع في دارفور، وهيمن

العسكريون على الحياة السياسية السودانية ولعبوا دوراً مركزياً إذ تولوا مناصب رئيسة فيها، مثل الرئيس البشير<sup>27</sup>. والرتب في القوات المسلحة السودانية مرتبة إثنياً، الضباط الأعلى رتبة يأتون من (أولاد البحر) من إثنيات الجعليان والشجية والدغلا التي تسيطر على المناطق النهرية حول النيل وهم على قمة الدولة، أما المجندين العاديين فيأتون من الجماعات الفقيرة مثل النوبة والنوير<sup>28</sup>، أي سيطرة النخبة النهرية على الجيش. ويتراوح عدد القوات المسلحة السودانية الحالي بين ١٢٠٠٠٠ و ٢٠٠٠٠٠ جندي<sup>29</sup>.

وتفتخر القوات المسلحة السودانية بأنها اقدم من جمهورية السودان وكان أسمها قوات الدفاع السودانية، وبذا تعتقد أن لديها مهمة خاصة في إنشاء الأمة وقيادتها الى الحداثة، وعزز الشعور بأنهم (متميزين) ومهمتهم التاريخية من شعورهم بالجدارة والاستحقاق. اضطرت القوات المسلحة السودانية الى القتال من اليوم الأول لنشأة الدولة، إذ استقلت السودان أثناء حرب أهلية (١٩٥٦-١٩٧٢) وأيضاً منذ ١٩٨٣، خاضت حروب مستمرة عبر أراضيها في الشرق والوسط والجنوب والغرب الى حين اتفاق جوبا للسلام ٢٠٢٠<sup>30</sup>.

وتمارس القوات المسلحة مع القوات الأمنية الأخرى دوراً كبيراً في اقتصاد البلاد إذ تسيطر على أكثر من ٢٠٠ شركة تجارية، بما في ذلك الشركات العاملة في مجال تعدين الذهب وإنتاج المطاط والزراعة وتصدير اللحوم<sup>31</sup>. تمتلك القوات المسلحة السودانية امبراطورية اقتصادية واسعة من الشركات ويديرها المجمع الصناعي العسكري الذي يُعد الجناح الاقتصادي لها وأيضاً تستخدم منظمات خيرية مثل صناديق الضمان الاجتماعي للقوات المسلحة ومنظمة الشهداء التي يديرها العسكر فضلاً عن الشركات الخاصة وهذه جميعها يقودها العسكر واصدقائهم سواء في الزراعة أم الصناعة أم البنوك أم التعدين أم النقل أم البناء وحتى الأمن<sup>32</sup>.

## قوات الدعم السريع

وهي أهم الميليشيات في السودان والطرف الرئيس الثاني في هذه الحرب، وتألف من بقايا الجنجويد - وتعني الشيطان المسلح على ظهور الخيل - الذين استخدموا لقمع الجهات المعارضة لنظام البشير في دارفور غرب السودان واتسمت بالقسوة الشديدة في ممارساتها<sup>33</sup>. واعتمد تجنيد أعضاء هذه القوات من القبائل العربية في دارفور ما جعلها أكثر تماسكاً ثقافياً وعرقياً ودينياً من القوات المسلحة السودانية. واقتصر دورها في بداية نشأتها على القيام بالأمور التي لم ترغب القوات المسلحة القيام بها مثل الأعمال السرية والعنيفة<sup>34</sup>، بعد ذلك قامت بتجنيد الأفراد من جميع أنحاء السودان بخلاف مجموعاتها العربية الدارورية الأصلية<sup>35</sup>. بلغ عددها بداية التكوين ٥٠٠٠ عنصراً ينتمي معظمهم الى عشيرتين عربيتين هما (الماهرية) (الحاميد) وكذلك من قوات محمد بن اسماعيل من قبيلة الزغاوة التي انشقت عن جيش تحرير السودان وكذلك من قبيلة الفور في دارفور. وقد تبلور تشكيلها خلال عقد من الزمن، مع لجوء الحكومة لاستخدام قبائل (الجنجويد) العربية بالنباية عنها لمواجهة الجهات المناوئة لها في دارفور، لكن بعد ذلك تم التحلي عنها والتوقف عن دفع روايتها بضغط دولي وعادت للنشاط مرة أخرى سنة ٢٠٠٧ بعد إعادة تكيف وضعها بقيادة (محمد حمدان دقلو) واضحت تعمل تحت ولاية جهاز الاستخبارات السوداني وتولت حماية الحدود<sup>36</sup>.

استخدمها عمر البشير في قمع التمرد في دارفور والذي بدأ سنة ٢٠٠٣، وتطورت هذه الميليشيا بمرور الزمن ليتم تأسيسها رسمياً سنة ٢٠١٣ تحت اسم قوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو المعروف بـ (حميدي، أو محمد الصغير)، ودجت هذه القوات بشكل رسمي بالدولة في ٢٠١٥، ثم اكتسبت صفة "قوة نظامية" في ٢٠١٧ وتم إضفاء الشرعية عليها كقوة أمنية مستقلة بموجب القانون في نفس العام<sup>37</sup>. وكان قد تم تشكيل قوات غير نظامية (الميليشيات) بموجب مرسوم من حكومة البشير سنة ٢٠١٣ وذلك لسببين الأول تخفيف الأعباء عن الجيش الذي

كان يواجه مناوئين للنظام في أكثر من جهة للبلاد، والثاني إن نظام البشير كان يرغب بحماية نفسه من انقلاب الجيش عليه  
38

وقد اتهمت بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان في دارفور وأماكن أخرى، وفي السنوات الأربع التي تلت الإطاحة بالبشير، تورطت قوات الدعم السريع في أكثر من ١٥٥ حادثة استهداف للمدنيين وأكثر من ٣٠٠ حالة وفاة بين المدنيين، كما اتهمت قوات الدعم السريع باحتجاز المدنيين تعسفاً، حتى إن هيومن رايتس ووتش دعت الحكومة الانتقالية في السودان إلى "كبح جماح" قوات الدعم السريع.<sup>39</sup>

يتم تمويل قوات الدعم السريع من واردات الشركات الخاصة بحميدتي وعائلته العاملة في مجالات التعدين والثروة الحيوانية والبنية التحتية<sup>40</sup>، فبعد أن تم اكتشاف الذهب في دارفور ٢٠١٢ استولت قوات الجنيويد على المناجم بقيادة موسى هلال - عم حميدتي - وأضحى الذهب سنة ٢٠١٧ يشكل ٤٠٪ من موارد الحكومة السودانية، وقد سيطر حميدتي على مناطق التعدين هذه وأخذ يعمل على بيع الذهب بالوكالة عن الحكومة السودانية<sup>41</sup>. وساعدت القدرات المالية والعلاقات الإقليمية محمد حمدان في توفير الدعم لقوات الدعم السريع وفي الوقت نفسه أسهمت في بناء امبراطورية مالية له يستطيع أن يديم بها قوات الدعم والتي أضحت عددها آنذاك ٢٠ ألف مقاتل ومارست أدوار قتالية ما اعطاها مزيداً من الخبرة وقد قامت هذه القوات بالاستيلاء على معسكرات الأمم المتحدة في دارفور بعد انتهاء مهمة حفظ السلام ٢٠٢١<sup>42</sup>.

ويتزعم حميدتي قوات الدعم السريع والذي أصبح واحداً من قادة الحرب في دارفور، فقد استخدمه الرئيس السابق البشير بعد أن رأى انه الأكثر ولاء من بين حلفائه في دارفور<sup>43</sup> وادت ممارساتها - الدعم السريع - الى وفاة أكثر من ٣٠٠ ألف شخص في دارفور بين ٢٠٠٣-٢٠٠٥ ونزوح أعداد كبيرة من الناس<sup>44</sup>، وسبق أن وقف حميدتي

مع قواته مع الرئيس السابق البشير قبل ثورة ٢٠١٩ خوفاً من انقلاب قد يقوم به الجيش، لكنه بعد ذلك ادعى أنه قطع علاقته به منذ أواخر ٢٠١٧ لأسباب اقتصادية لمنافسة الشركات القريبة من البشير شركات تعدين الذهب في دارفور لحميدتي<sup>45</sup>.

في ٢٠١٩ تحالف كبار ضباط الجيش لإقالة البشير<sup>46</sup>، وأدرك حميدتي أن الأمور لا تجري لصالح البشير لذلك غير من ولائه السياسي، فقد أيد معسكر ثورة ٢٠١٩ وبذا ضمن لنفسه أن يكون جزءاً من المعادلة السياسية الجديدة وساعده في ذلك جهات إعلامية ومواقع الكترونية عززت من مكانته<sup>47</sup>، وتم تشكيل المجلس العسكري الانتقالي الذي حاول الحفاظ على الجيش من خلال تجاوز الشخصيات التي كانت بارزة فيه أثناء حكم البشير<sup>48</sup>، فقد شاركت قوات الدعم السريع في انقلاب عام ٢٠١٩ للإطاحة بالبشير وعملت مع القوات المسلحة السودانية لإنشاء حكومة انتقالية ودستور جديد وأضحى البرهان رئيس مجلس السيادة الانتقالي وحميدتي نائباً له، كما ضم المجلس أيضاً قادة عسكريين آخرين والعديد من المدنيين<sup>49</sup>.

### العلاقة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع

عندما قامت انتفاضة ٢٠١٩ ضد البشير قرر كبار المسؤولين الأمنيين الإطاحة به وتولي السلطة خوفاً من أن تفلت الأمور من أيديهم، وهنا اتفق اللواء البرهان والفريق أول حميدتي - اللذان سبق أن عملا في اليمن سوية وحصلا على الدعم المالي من الرياض والإمارات للقتال معهما هناك واستمرت علاقاتهما الخارجية هذه فيما بعد - على تشكيل مجلس عسكري انتقالي برئاسة البرهان ونيابة حميدتي وبدعم من السعودية والإمارات، لكن بعد مظاهرات استمرت مدة من الزمن اضطرراً لتسليم السلطة للقادة المدنيين تمهيداً لإجراء انتخابات، لكهنا في نفس الوقت عززا قبضتهما على السلطة والاقتصاد<sup>50</sup>.

حاول البرهان في البداية تقديم الحوافز لحميدي لكسبه الى جانبه، فقد منحه ثلث ملكية الصناعات الدفاعية وهو أمر ليس بالهين، كما عينه نائباً في مجلس السيادة وأعطاه مقر قيادة المخابرات العامة و زود الدعم السريع بالسلح، ويضاف الى هذه الحوافز - في محاولة لكسب حميدي - إلغاء المادة ٥ من قانون قوات الدعم السريع جعل منها غير خاضعة لأحكام القوات المسلحة - ما مكبها من التجنيد دون رقابة وأخذت تقدم تقاريرها الى البرهان - القائد العام للجيش ورئيس المجلس السيادي وتمسك البرهان بالسيطرة على الدولة وعدم تخليه عنها لذا عندما كانت هناك محاولة لإزاحته أنشأ منصباً جديداً باسم قائد القوات المسلحة وعين نفسه فيه .

تزايدت الانقسامات بعد ذلك بين البرهان وحميدي بحيث أن حميدي اعتذر عن المشاركة في الانقلاب وبذلك جعل البرهان هو المسؤول عن تدهور الأوضاع في السودان، في المقابل حاول حميدي التأكيد على نقل السلطة للمدنيين للتقليل من سلطة البرهان كرئيس لمجلس السيادة الانتقالي، وعمل الطرفان على الاستفادة من الإتفاق بما يخدم مصالحهما . واستخدم حميدي أسلوب الالتفاف على شكل سلوكه ليعطيه مظهراً ديمقراطياً وليس بشكل منافس على السلطة فشكل تحالفاً مع قوى الحرية والتغيير - وهو التحالف الذي قاد الحراك ضد الرئيس السابق البشير - ودعم مطالبهم بتسليم السلطة للمدنيين للحد من نفوذ البرهان، وبهذا أخذ الخلاف بين الطرفين يتسع كل يوم<sup>51</sup>. ونظراً للوصول الى طريق مسدود قامت الحرب بين الطرفين، فكل منهما يرغب بإقامة توازن جديد لصالحه<sup>52</sup>.

زاد الاحتقان الكلي في الدولة مع سعي كل من عبد الفتاح برهان قائد القوات المسلحة السودانية ونائبه حميدي وهو قائد الدعم السريع لأن يكون صاحب اليد العليا في الحكم بعد الإطاحة بالبشير، وفي الوقت نفسه كانت هناك مظاهرات تطالب بعودة الحكم المدني، وبدأ الخلاف يأخذ طابع العنف بين الطرفين ليصل الى حد اندلاع الحرب في ١٥ نيسان فهاجمت قوات الدعم منشآت حكومية ورد الجيش بغارات جوية وحدث قتال بري عنيف بين الطرفين وكانت

المدن هي مكان المواجهة ما أدى الى تدمير البنية التحتية والممتلكات وزهق الأرواح والنزوح هرباً من الحرب<sup>53</sup>، فهذه الحرب نشبت بين قوة رسمية هي القوات المسلحة السودانية و ميليشيا الدعم السريع، صحيح إنه تم الاعتراف بها رسمياً وفق القانون إلا إنها ليست مؤسسة احترافية وإنما عبارة عن تجميع لأفراد يمتلكون الأسلحة ومن اثنيات معينة وفي معظمهم من إقليم معين يضاف لهم بعض المرتزقة، فهم ليسوا بجيش محترف ولذا اتبعوا في قتالهم اسلوب الكر والفر الذي تتبعه عادة العصابات والمتمردين في الحروب فهو ما تعودوا عليه فضلاً عن استخدامهم لأساليب يرفضها القانون الإنساني في الحروب ويتميزون بالشدة والعنف المبالغ فيه .

### ب- الأطراف الثانوية في الحرب:

لم يقتصر الأمر على الجيش والدعم في الحرب ، فهناك العديد من الميليشيات التي أخذت تشارك فيها بعضها اتجه للارتباط بالجيش وأخرى بالدعم السريع وثالثة تبحث عن مصالحها<sup>54</sup> ، إذ شارك البعض منها لأسباب مصلحية وأخرى نكاية بالطرف الآخر ،مثل حركة تحرير السودان - شمال (فصيل عبد العزيز الحلو) ، فبعد أن توفقت نسبياً عن الأعمال العدائية التي تقوم بها وذلك منذ ٢٠١٩ أي بعد الاطاحة بالبشير ، عاودت في حزيران ٢٠٢٣ العمل للسيطرة على قواعد تعود للقوات المسلحة في جنوب كردفان مبررة تصرفها بانعدام الأمن الناجم عن الحرب وضرورة حماية المدنيين في مناطق تواجدها ،<sup>55</sup> وكان هناك تناغم مرحلي بين الدعم وقوات الحركة الشعبية شمال بقيادة عبد العزيز الحلو، إذ تحرك الأثنان سوياً ضد الجيش السوداني وتوقيت متوافق وتنسيق شبه علني<sup>56</sup> .

فحصلت اشتباكات في ولاية جنوب كردفان بينها وبين القوات المسلحة السودانية، وبعد المواجهات في كادوقلي عاصمة جنوب كردفان وأيضاً في الدلنج ومواقع أخرى مثل كولوجي شرق كادوقلي، سيطرت بعدها الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال على عدة حاميات للقوات المسلحة جنوب كردفان وأغلقت الطريق بين كاركال وكادوقلي.<sup>57</sup>

وفي الوقت نفسه عمل فصيل الحلو على منع وصول التعزيزات للدعم السريع في مناطق النزاع بحجة حماية المدنيين من الميليشيات المسلحة ويمكن القول إن فصيل الحلو يعمل بشكل مستقل وذلك لصالح نفسه، إذ تعد ولاية جنوب كردفان حيث نشب نزاع بين الطرفين في ولاية ذات أهمية استراتيجية، ففيها غالبية حقول النفط السودانية وأيضاً هي طريق استراتيجي يوصل الى غرب دارفور وجنوب السودان ، وهنا يحاول فصيل الحلو تقديم نفسه كطرف ثالث في الصراع الدائر<sup>58</sup>، إذ نشط فصيل عبد العزيز الحلو— وقواته من الأصول النوبية وحاول استغلال الوضع بأن يكون له موطن قدم جنوب كردفان ويستولي على حاميات الجيش الفارغة<sup>59</sup> — ضد الجيش في ولاية النيل الأزرق وتمكن من تحقيق مكاسب في مواقع عدة فيها ما جعله عرضة لهجوم مضاد من الجيش وذلك بواسطة الطائرات وذلك في مناطق الدلنج وكادوقلي ففي يونيو/حزيران ٢٠٢٣ حصلت مواجهات بينهم وبين الجيش، وتمكن من السيطرة على قرى في الكرمك في ٢٦ حزيران بعد يومين من مواجهته معه، ما أدخل ولاية النيل الأزرق في الحرب بعد أن كانت بعيدة عنها، فهذه الولاية ومعها جنوب كردفان توجد فيها جماعات مسلحة وتعاني من انقسامات اجتماعية كثيرة، فأفراد حركة تحرير السودان شمالاً يأتون في معظمهم من هاتين الولايتين. ونظراً لكون فصيل الحلو هو الكتلة المهيمنة عسكرياً على هذه الجماعة فإنه نتيجة لذلك سيطر على مساحة كبيرة من الأرض<sup>٦٠</sup>. وبعد ذلك أقنع سلفا كير رئيس جنوب السودان فصيل عبد العزيز الحلو بعدم مهاجمة القوات المسلحة في جبال النوبة في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق.<sup>61</sup>

وهناك حركات مسلحة داعمة للجيش، إذ سبق أن دعمت الاجراءات الاستثنائية التي اتخذها مجلس السيادة الانتقالي في تشرين الثاني ٢٠٢١ مثل حركة تحرير السودان - بقيادة ميناوي، وحركة العدل والمساواة بقيادة جبريل ابراهيم، والجلس الأعلى لنظارات البجا بزعامة محمد الأمين ترك، وترى أن القوات المسلحة بإمكانها التصدي لقوات الدعم السريع<sup>62</sup> وقد يلجأ الجيش الى الاستعانة بأنصار الرئيس السابق البشير في دعمه، نظراً لأن حميدتي الذي كان مقرباً من الرئيس قد انقلب عليه، فضلاً عن إمكانية الاستعانة بأنصار موسى هلال الذي انقلب عليه حميدتي وتسبب

في اعتقاله سنة ٢٠١٧<sup>63</sup>. يتهم الجيش الدعم السريع ببدء الحرب للسيطرة على البلاد ويتهم الدعم الضباط الاسلاميين في الجيش بمهاجمة إحدى ثكناتهم جنوب الخرطوم وأن الاسلاميين يضحمون الخلاف بين الطرفين وتم جر جهات عديدة الى هذه الحرب ويقال إن هناك متطرفين من الإسلاميين يقاثلون الى جانب الجيش في الخرطوم<sup>64</sup>.

وقد دعت بعض القيادات في جنوب دارفور اتباعها للانضمام الى القتال ضد الجيش<sup>65</sup> كما يتنافس الطرفان للحصول على ولاء مختلف الأطراف فمثلاً في دارفور هناك مجموعات توازر الدعم السريع وتشكل القاعدة الاجتماعية الأساسية له وقد صرح زعماء سبع قبائل بدعمهم له جنوب دارفور في تموز، وصوروا دعمهم بالفيديو وهم قبائل كل من بني هلبة وترجم والحباينة والفلاتة والمسيرية والعيشة والرزيقات ذلك أنهم يرون في الحرب الحالية (حرب بين الحق والباطل)<sup>66</sup> — وفي المقابل أضحت المنطقة هدف لتجنيد الأفراد فيقوم الجيش بالتجنيد منها<sup>67</sup> وذلك لمواجهة الدعم.

كما انضم مالك عقار من الحركة الشعبية لتحرير السودان الى الجيش ضد الدعم السريع ولا يجب نسيان أن اتفاق جوبا للسلام كان يهدف لدمج الميليشيات بالجيش، لذا نجد أن البعض منها أراد أن ينأى بنفسه عن هذه الحرب<sup>68</sup>.

والى جانب الحرب الرئيسية هناك حروب فرعية، ففي جنوب كردفان حشدت قوات الدفاع الشعبي قواتها وجندت أفراد من الرعاة العرب مثل المسيرية والحوازمة من أجل أن تحارب الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال فهي تحاربها منذ ٢٠١١، وجندت في النيل الأزرق من الهوسا والفلاتا أفراداً من أجل القتال أيضاً أي قتال حركة تحرير السودان شمال، فهذه حروب فرعية الى جانب الحرب الأساسية<sup>69</sup>.

كما عادت الاشتباكات بين القبائل من ذوي الأعراق المختلفة مثل بين قبيلة الهوسا وقبيلة النوبة في مدينة كوستي بولاية النيل الأبيض كجزء من حالة الفوضى في البلاد، وهو قتال منفصل عن ذلك بين الدعم السريع والجيش<sup>70</sup>.

## ٢ - اقتصاد الحرب الجديدة وإدامة الحرب اقتصادياً

تعد الحرب تجارة مكلفة، إذ تحتاج الى مبالغ ضخمة من أجل إدامتها سواء في دفع الأموال للجنود أم الأسلحة أم الإمدادات الضرورية للحرب، وقد نجحت أطراف الصراع في السودان سواء القوات المسلحة أم الدعم السريع في بناء قوة اقتصادية عبر السنين<sup>71</sup>.

يشكل الاقتصاد سبباً ووسيلة في هذه الحرب الجديدة، فالاعتماد على استمرارية الموارد المالية يديم الحرب، كما إنه يقوي من قبضة الجهة المسيطرة عليها، وهي أي الموارد المالية والاقتصاد أحد أسباب نشوب الخلافات بين المدنيين والعسكر في السودان فضلاً عن الخلاف بين الجيش والمليشيات، فقد تدخل الجيش في الاقتصاد منذ نشأة الدولة الحديثة. ويُعد الاصلاح الاقتصادي الذي وضع كأحد أسس التغيير في السودان بعد ٢٠١٩ — ما يعني اضعاف قبضة الجيش والدعم السريع على الاقتصاد — أحد أسباب الحرب، فكل منهما يمتلك مؤسسات اقتصادية قوية من بنوك وشركات استيراد ومطاحن ووسائل النقل، فضلاً عن السياسات التمييزية التي يتمتع بها الجيش مثل عدم خضوعه للضرائب<sup>72</sup>. اعتمد كل من الجيش والدعم على تجميعهم للموارد عبر العقود الماضية إذ يمتلك الاثنان الكثير من الشركات تشكل مجملها ٨٠٪ من اقتصاد السودان<sup>73</sup>. ويعتقد أن الثروات المعدنية التي يزخر بها السودان هي أحد أسباب اندلاع الحرب و سبب في استمرارها، مثل الذهب والنحاس واليورانيوم والكوبالت وغيرها. وهناك صراع بين الشركات العالمية على اختلاف توجهاتها للسيطرة على هذه الموارد، وتحالفت مع أطراف الصراع في السودان، فقد تحالفت فاغنر مثلاً مع قوات الدعم السريع وحصلت الأخيرة على أسلحة متطورة منها مقابل المعادن واستخدمتها في حربها ضد القوات المسلحة السودانية— مثل مضادات أرضية وطائرات مسيرة وبنادق قنص حديثة — وساعدتها على الاستمرار والصمود أمام الجيش السوداني<sup>74</sup>.

دفع الصراع بين الشركات للحصول على أفضل الصفقات دول هذه الشركات للتدخل كأطراف فيه، والتي دخلت بدورها في صراع مع الحكومة السودانية التي ترغب بدورها في الحصول على عوائد من ثروات البلاد، والضحية في هذا الصراع الناس العادية التي لم تستقد من هذه الموارد، فضلاً عن البيئة التي تدمرت نتيجة عمليات التنقيب غير القانوني مازاد من التوتر وزيادة عداء السكان للشركات والحكومة معاً وهنا اتجهت هذه الشركات الى قوات الدعم السريع للحصول على الحماية مقابل المال، ومن الشركات الأجنبية التي تعمل في السودان (سينوفارم الصينية، تشاينا مينرال ريسورسز الصينية، موانسل الاسترالية، بي اتش بي ييرو الاسترالية، ريو تينتو البريطانية، والشركات الروسية تمثل في ميروغولد، كوش، جيمكو، روسجيو)<sup>75</sup>.

وتعد دارفور أحد المناطق الغنية والتي كانت محل للصراع والتنافس العرقي والقبلي مدة طويلة، فالانقسامات القبلية أحد العوامل المساعدة لشن الحرب والتي تؤدي للسيطرة على ثروات الاقليم، يضاف لذلك أن الاقليم غني بالمياه الجوفية فهناك ٦ بحيرات جوفية، وتتوافر فيه المعادن المهمة بكثرة مثل الذهب، يضاف له الحديد والنيحاس والثروة الحيوانية واليورانيوم والأخير تشير التقديرات الى أنه قرابة ٦ مليون طن، فهذه الموارد تشكل مصدر دخل مهم للحرب، وأهم ما في الأمر أن حميدي هو من قبيلة الرززيقات من دارفور ومن ثم يتمكن من جمع الموالين وتحشيد الأفراد بالطبع في ظل سيطرته على مناجم الذهب في جبل عامر والذي أخذه من عمه موسى هلال الذي كان حليفه في الصراع في دارفور بين عامي ٢٠٠٣-٢٠٠٥<sup>76</sup>.

وأضحى هناك تنافس بين شبكات اعمال كل من الطرفين القوات المسلحة والدعم السريع، سيطر حميدي على مواقع تعدين الذهب في دارفور ومنها بدأت امبراطوريته التجارية وساعدته مجموعته العسكرية في هذا الأمر، فسيطر على أحد أكبر مناجم الذهب في السودان في جبل عامر والذي يدر قرابة ٥٤ مليون دولار سنوياً تستخدمها

الميليشيات ، كما استخدمت سيطرتها على طرق الهجرة والتهريب في جمع الأموال وفي نفس الوقت الحصول على مساعدات للحد من تدفقات الهجرة من أوروبا فضلاً عن إقامة علاقات مع بقية المنطقة إذ تعمل كقنوات مرتزقة في مناطق مختلفة من القارة وحتى خارجها مثل اليمن ، ويعد مصدر إيرادات آخر لها ، وقد استعمل حميدتي هذه الموارد بذكاء لإنشاء شبكة أعمال واسعة عبر مجالات النقل والبناء والزراعة والثروة الحيوانية والعقارات والخدمات المصرفية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، ولديه شركات ضخمة مثل شركة الجنيد وجلاكسو سميثلاين وتراديف وبنك الخليج ما جعل حميدتي من أكبر اغنياء السودان ، فقد تفاخر بإيداع مليار دولار أمريكي في البنك المركزي السوداني سنة ٢٠١٩ لدفع رواتب المعلمين والشرطة<sup>77</sup> .

### ٣- إضفاء طابع الهوية على الحرب

يرغب كل من الجيش والدعم السريع في السيطرة على الحكم وإجبار خصومهم على التنازل عما في يدهم من سلطة أو على الأقل الجزء الأكبر منها ، وبالذات في العاصمة الخرطوم ذلك أن من يسيطر عليها يستطيع أن يسيطر على بقية البلاد ، فضلاً عن السيطرة على مراكز الحكم في الولايات ، ولأجل تحقيق هدفهم هذا يقدمون أنفسهم كحماة لمؤيديهم من أفراد قبائلهم أو عرقيتهم أو من السياسيين ، كما يصورون المعارضين على أنهم تهديد وجودي من أجل تسهيل قتال المعارضين والحصول على مساندة الأتباع<sup>78</sup> .

تتخذ الميليشيات المسلحة في السودان هياكل قبلية ، وفي الأصل تنحاز كل حركة مسلحة الى قبيلة بعينها وأحياناً تجذب القبائل الأخرى لها لتخلق تحالفاً من أجل تعزيز قوتها . أخذت سياسة الهوية تدعم هذه الحروب عن طريق ما يمكن تسميته (القبلية العسكرية أو عسكرة القبائل) إذ تقوم أو تنشأ جماعات مسلحة تبني على أساس القرابة

والحسوية، وعندما يثور زعماء هذه الجماعة أو عدد من أعضائها، تتخذ من القبائل الأخرى المجاورة لها والمختلفة عرقياً هدفاً، ما يعطي الصراع طابعاً عرقياً ويزيد من الانقسامات العرقية وفي الوقت نفسه يعزز الروابط العرقية<sup>79</sup>.

ونظراً لوجود الحسوية القبلية والتي هي أساس بنية الميليشيات المسلحة أضحت من الصعب الوصول إلى حل يجعل من المؤسسات الرسمية المحتكر الوحيد للعنف، ونجد هذا واضح في مفاوضات جوبا للسلام إذ كان يُفترض الوصول في الجانب الأمني إلى أن الدولة هي الوحيدة التي تمارس العنف المقتن وحل الميليشيات إلا إن المفاوضات أدت إلى الوصول إلى الاعتراف بها وإطالة أمد وجودها وحتى نموها، ذلك أن حلها يعني خسائر اقتصادية لقياداتها<sup>80</sup>.

وزادت نتيجة الحرب التحالفات العرقية والاستقطاب المجتمعي وهناك تقارير تُؤشر استهداف الناس على أساس الهوية العرقية سواء من قبل الجيش أم الدعم السريع، وقد تصل إلى التصفية الجسدية، فالمشبهة باتمائه لمجموعات عرقية تدعم هذا الطرف أو ذلك يصبح هدفاً مشروعاً في بعض الأحيان<sup>81</sup>. وقد أشارت الأمم المتحدة إلى حدوث قتل على أساس عرقي وذلك في غرب دارفور في الجنيينة حيث استُهدف المساليت هناك، وهناك قتل منهجي وحرق للمنازل وتدمير واسع النطاق لمدينة (سربا) وهي عاصمة ولاية غرب دارفور لإجبار الناس على تركها<sup>82</sup>.

#### ٤ - القتال في داخل المدن

حدث تحول في طبيعة الحرب لتصبح لا على الأطراف وإنما حرب داخل المدن وانتشر من العاصمة إلى مدن أخرى على صعيد البلاد، وكانت البداية في العاصمة، فأحد أهم سمات هذه الحرب إنها تحدث في عاصمة البلاد، وقد حدثت المواجهات وبشكل موسع في الخرطوم الكبرى بمدنها الثلاث، وامتدت من جنوب المدينة للمناطق الحضرية الثلاث بالولاية الخرطوم وشمال الخرطوم (بحري) وأم درمان. وتمكنت قوات الدعم السريع من الاستيلاء على مقرات

القوات الأمنية فيها مثل مقر الشرطة الاحتياطية المركزية، واستولت على أعداد من الدبابات وناقلات الجنود المدرعة، وكان القتال شديداً في أم درمان ما يعني تدمير للمدن<sup>83</sup>.

من الطبيعي أن تتواجد مؤسسات الدولة الرئيسية في العاصمة مركز الحكم، وكذا مقار المصالح الاقتصادية من بنوك وشركات وكذلك البعثات الدبلوماسية وحتى معظم المصانع الكبرى، لذا فإن اندلاع القتال فيها تكون نتاجه مؤثرة سواء من حيث أعداد الضحايا - قتلى ومصابين - أم من حيث إصابة البنية التحتية، وتدمير الممتلكات العامة والخاصة وإصابة البلد بالشلل ومغادرة البعثات ورعاياها البلاد، فضلاً عن مغادرة السودانيين أنفسهم، ذلك أن نتائج نقل الحرب إلى المدن غير محسومة وقد تطول لأن حروب المدن عادة تكون صعبة<sup>84</sup>، فهي ليست على غرار الحروب على جبهات القتال أو في المناطق المفتوحة، وهناك صعوبة في الحسم داخل المدن ومن الصعب على أي من الطرفين حسم الحرب لصالحه، فالجيش لا يستطيع ذلك لأن الجيوش عادة تعتمد الأسلحة الثقيلة في القتال - وهو ما لا يستطيعه داخل المدن وإذا فعل فعلى نطاق مقيد، وأصبحت معادلة الحرب في السودان في أن الجيش يسيطر على الجو ويستخدم الطيران لضرب مقار وتجمعات الدعم السريع بينما يسيطر الدعم السريع على الأرض وينتشر في أحياء مأهولة بالسكان ويمارس الكرواقر، فالحرب داخل المدن والأحياء السكنية<sup>85</sup>.

وإذا استطاع الجيش السيطرة على العاصمة فإن هذا لا يعني انتهاء الحرب، لأنه بإمكان الدعم السريع التحول إلى حرب عصابات داخل العاصمة، أو أن ينقل الحرب إلى أماكن أخرى مثل دارفور التي ينتمي إليها الكثير من الدعم السريع، وهو ما حدث بالفعل إذ حدثت مواجهات بين الطرفين كانت نتيجتها مئات القتلى والجرحى فضلاً عن نزوح السكان. واندلاع الحرب في دارفور ممكن أن يجعلها تستمر لسنوات ذلك أن الاقليم شهد في السابق حرب مطولة ومع التعددية العرقية والقبلية فيه فإن إمكانية امتدادها لتشمل القوى القبلية والعرقية يزيد من تعقيد الحرب واستمرارها،

وهو ما حدث بالفعل بين المساليت ذات الأصول الافريقية وبعض القبائل العربية في غرب دارفور والتي يمكن ان تشابه ما حدث بين الطرفين في ٢٠٠٣ ونتائجه الكارثية<sup>٨٦</sup>.

قد يمتلك الجيش أسلحة ثقيلة وطيراناً لا تمتلكه قوات الدعم السريع، لكن قوات الدعم استخدموا أسلوب حرب المدن وانتشروا في المناطق السكنية ولجأوا الى أسلوب النهب، وتغيرت المواقع الاستراتيجية في العاصمة بتبادل السيطرة عليها بين الجيش والدعم السريع، وتوقفت الحياة في المدينة وتوقف العمل والإنتاج وأغلقت المستشفيات ولم يعد هناك أي خدمات مثل الماء والكهرباء وتوقفت الدراسة في المدارس والجامعات ونهبت المكتبات وأصبحت المواد الغذائية نادرة ونهبت البنوك ولم تنج سجلات الدولة من التدمير. في هذه الحرب تم تدمير ما يعرف بالخرطوم الكبرى التي تضم حوالي ربع سكان الخرطوم، فدمرت البنية التحتية من مياه وكهرباء وطرق واتصالات وشمل التدمير المستشفيات والمدارس والمؤسسات الحكومية والمصانع والشركات. ولجأت قوات الدعم السريع الى اتباع أسلوب النهب في الأحياء، فنهبت الممتلكات العامة والخاصة، ويضطر الجيش الى الرد بقصف قوات الدعم داخل الأحياء أي إن الحرب أصبحت داخل المدن وليس على الجبهات الحدودية، وأضحى الناس امام خيار صعب إما البقاء وتحمل نتائج المواجهات أو المغادرة، وكان الثاني هو الخيار الذي أظن أنه الأسلم حتى إن البعض منهم غادر البلاد.

وانتقل القتال الى اقليم دارفور بولاياته الخمس<sup>87</sup>، شاركت فيه ميليشيات محلية وأخذ البعض منها أحد جوانب الصراع، كما هاجمت كل من الدعم والجيش، واستمر الصراع بينها على الأراضي والرعي في الاقليم، وتعد دارفور ذات اهمية استراتيجية لطرفي الحرب الأصليين وتوجد فيها قواعد عسكرية مهمة للطرفين، ودمرت وحرقت قرى على نطاق واسع في دارفور، ففي ٤ آب ٢٠٢٣ تم الإبلاغ عن سبع قرى أو بلدات دمرت أو حرقت بالكامل غرب دارفور

وحدها منذ منتصف نيسان ٢٠٢٣<sup>88</sup>، وقُتل حاكم ولاية غرب دارفور وهو من المساليت، بطريقة وحشية وقد اتهم الدعم السريع بأنه وراء قتله، ويروي الناس الذين فروا من القتال عن حصول فضائع في المناطق التي هربوا منها<sup>89</sup>.

في دارفور دخلت مناطق متنوعة من الاقليم في الحرب فولايات وسط وجنوب دارفور أضحت مناطق للمواجهات و العنف، وغالبا يتمتع الدعم السريع بالسيطرة هناك<sup>90</sup>. فقد عملت قوات الدعم السريع على نقل الحرب وبالذات الى الاقليم - الذي يشكل ثلث مساحة السودان ويقطنه عشرة ملايين إنسان - وفيه تتمتع بمزايا تفوق لأسباب عدة فقد سبق أن سيطرت عليه أثناء تصديها لحركات التمرد التي قامت ضد حكومة السودان في ٢٠٠٣، ونجحت في بسط سيطرتها على ولاية وسط دارفور، وهاجمت الجنيينة غرب دارفور واضطرت سكانها للهرب. فالإقليم يمتد مساحة واسعة ويشمل الصحراء التي تجيد فيها قوات الدعم الكر والفرأي إنها تمتلك ميزة نسبية على قوات الجيش في الاقليم. ويمتد الاقليم حدودياً مع كل من تشاد وافريقيا الوسطى وليبيا والتي تدعم الدعم السريع بالمقاتلين من العرب الرحل، فضلاً عن الدعم العسكري واللوجستي الذي يمكنه من الانتصار في الحرب أو في أحسن الأحوال الاستمرار فيها لمدة أطول<sup>91</sup>.

وحاول الدعم السريع السيطرة على المدن الكبرى في دارفور مثل الفاشر عاصمة شمال دارفور، وبما أن الاقليم وجدت فيه قوات متمردة في السابق، أخذت ومن أجل الدفاع عن نفسها تعيد تنظيم مواقعها وقد دعا ميني ميناوي - الأمين العام لحركة تحرير السودان - المدنيين لحمل السلاح للدفاع عن أنفسهم وتعهد بحماية المدنيين وأشار ضمناً الى إمكانية الانضمام للقتال. وبحكم الجوار الجغرافي وانتشار القبائل عبر الحدود من الممكن أن يمتد القتال بين العرب وغير العرب في دارفور الى تشاد<sup>92</sup>

وانتقل القتال لمدن أخرى في السودان على طول الممر الشرقي الغربي من كسلا، على الحدود مع إريتريا إلى غرب دارفور وشمال كردفان<sup>93</sup>. وفي كردفان - بين دارفور و وادي النيل - حاصرت قوات الدعم السريع مدينة الأبيض وهي عاصمة ولاية شمال كردفان مدة من الوقت وقطعت الكهرباء وحصل نقص في مياه الشرب وغيرها من الخدمات، وقامت الميليشيات المدعومة من الدعم باتهاكات ضد السكان، ولا توجد هناك وسائل لحماية الناس وعانى حتى موظفي الوكالات الإنسانية إذ تعرضوا للقتل هم أنفسهم، فضلاً عن أن السلطات تفرض قيود على حركة هذه الوكالات ولم تغير هذه القيود، وتزيد الأوضاع المناخية الأمر سوءاً فموسم الأمطار يجعل من تقديم الخدمات اللوجستية أكثر صعوبة<sup>94</sup>. وحاول الجيش استعادتها منهم ما يعني خضوعها للهجمات المتبادلة من الطرفين<sup>95</sup> ولهذه المدينة أهمية استراتيجية بسبب كونها نقطة ربط مركزية بدارفور والخرطوم وفيها مطار وهي منطقة تجارية مركزية للولايات الغربية في السودان إذ يمر فيها خط أنابيب لنقل النفط من جنوب السودان والسودان إلى بورت سودان<sup>96</sup>.

## ٥- امتداد الحرب لدول الجوار

نظراً للروابط القبلية العابرة للحدود يمكن أن تنتشر الصراعات والقتال من السودان إلى كل من تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، وهاتان الدولتان تستقبلان بالأصل لاجئين من السودان، ذلك أن الحركة عبر حدود الدول الثلاث لم تتوقف يوماً للقبائل الحدودية مثل الرونجا والزغاوة والمساليت فضلاً عن القبائل العربية، وقد سبق أن حصل هذا الأمر لكن تم السيطرة عليه عند حصول توغل من تشاد وقتل أفراد لكن حميدتي تمكن من السيطرة على الأمور عندما كان نائب رئيس مجلس السيادة، لذا مع اندلاع الحرب بين الدعم والجيش يمكن أن يتجدد الصراع القبلي عبر الحدود<sup>97</sup>.

فمثلاً تعزز الدعم السريع نفوذها في جنوب دارفور بدعم قادة العديد من المجتمعات القبلية المعلن، لكن هذا الدعم يؤدي إلى زيادة الانقسامات الطائفية ومن المحتمل أن يؤدي إلى زيادة العنف سواء المباشر بين الدعم وأحد الأطراف، أو بين الأطراف نفسها فقد

حدثت اشتباكات بين الميليشيات العربية وحركة التحالف السوداني في منطقة شكري، ما دفع القوات العسكرية التشادية للتدخل بالقصف وفي هذه الأثناء كانت هناك عملية تزوج الى تشاد، ووقعت اشتباكات بين مسلحين مجهولين وجنود تشاديين بالقرب من بلدة اديكون الحدودية ما يعني إمكانية امتداد الحرب الى الدول المجاورة<sup>98</sup>.

ونظراً لكون دول جوار السودان هي دول غير مستقرة في معظمها فإن لجوء السودانين إليها يثير قلق آخر، فأفريقيا الوسطى وتشاد وإريتريا وإثيوبيا وليبيا وجنوب السودان جميعها لا تتمتع بالاستقرار<sup>99</sup>، وقد تظهر فيها صراعات داخلية وتصبح الحرب عابرة للحدود. كما تؤدي عملية الإمداد من جهات خارجية عبر الحدود لإثارة مشاكل لأنها تؤدي الى امتداد الصراع الداخلي عبر الحدود الى الدول المجاورة عن طريق إثارة المجتمعات ضد بعضها، فمثلاً الدعم السريع ينتمي الكثير من أفرادها الى قبائل غرب السودان وهي لها امتداداتها عبر الحدود فهذه القبائل تتواجد في افريقيا الوسطى وتشاد ومالي والنيجر، مثل المهربة موجودة في تشاد والسودان، والتعايشة في السودان وأفريقيا الوسطى والسلامات في السودان وتشاد<sup>100</sup>

### ٦- انقسام الدولة

بعد أن حدث الانقسام بين الجيش والدعم انقسم الناس كذلك مناطقياً ومن ثم إمكانية انقسام الدولة فهذه الحرب هي من الحروب التي لا تهدف لبناء الدول وإنما هي حرب على السلطة والموارد والتي تؤدي الى انقسام الدولة وتجزئتها، ولم تدخر الأطراف جهداً في تقسيم السودان الى مناطق، وقد سيطرت قوات الدعم السريع على جزء كبير من غرب السودان في حين سيطر الجيش على معظم أنحاء الشمال والشرق وفي الوقت نفسه أخذت الجماعات المسلحة وزعماء القبائل وأمراء الحرب بالسيطرة على مناطقهم ويوسعونها<sup>101</sup>. وفي الشرق أغلق ميناء بورت سودان وجميع الطرق المؤدية للخرطوم وبقية البلاد، ويطالب أبناء الشمال بالسيطرة على مناجم الذهب ومنعوا الدولة والأطراف الأخرى من دخول مناطقهم وهذا كله يعد مؤشراً لبيدات التقسيم<sup>102</sup>.

أحد مخاطر استمرار الحرب في السودان هو تقسيم البلاد حيث انها مقسمة حالياً الى مناطق أو جيوب تسيطر عليها جهات مختلفة، فالدعم السريع تسيطر على معظم غرب السودان في حين تسيطر القوات المسلحة على معظم الشمال والشرق، وهناك مناطق يسيطر عليها زعماء القبائل، أما الجماعات المسلحة التي كانت طرفاً في اتفاق جوبا للسلام فتسيطر على مناطق أخرى، وهذا مجد ذاته يهدد لفشل الدولة وانهارها ما يعني انتشار الفوضى وانعدام الأمن في جميع البلاد<sup>103</sup>، ويهدد بالتقسيم فيما بعد .

وساعدت الحرب التي اندلعت بين الجيش والدعم السريع الى ظهور صراع على السلطة بين النخب المحلية المتنافسة داخل أقاليم السودان، سواء لتأسيس سلطة لأحدى هذه النخب، أم لتأكيد السيطرة أم سلطة نخبة بالقوة، وهذا الصراع بين النخب المحلية يجد دعم داخلياً وخارجياً، فالداخلي من الجماعات أو الهيئات الداخلية، والخارجي من دول الجوار أو حتى دول خارج الاقليم، ما يجعل من عملية احتوائها أمر ليس بالسهل خصوصاً وان مطالب هذه الجماعات متنافرة وأحياناً متضاربة ولا تعبر عن المواطنين أجمعهم، ما يزيد من استمرار العنف<sup>١٠٤</sup>

نظراً لأن الجيش سبق وأن قاتل بعض الحركات المسلحة، والدعم السريع دعم الجيش في بعض المواجهات، أو حارب بمفرده بعض لقبائل والحركات المسلحة، يكون السؤال هل تقبل الحركات المسلحة وبالذات تلك التي لم تنضم لاتفاق جوبا أو الاتفاق الاطاري بأن ينتشر القتال في مناطقها كما يحدث في دارفور وربما تزيد الحركات لمسلحة من تسليحها، أو قد تظهر حركات مسلحة جديدة وهذا يزيد من المطالب الانفصالية لبعض مناطق السودان مثل شرق السودان أو اقليم دارفور

أدت الحرب الى إثارة النزاعات المجتمعية والتي سبق البعض منها أن كان موجوداً وتم تحريض الجماعات ضد بعضها البعض، فمثلاً شهدت دارفور صراع على أكثر من مستوى أولاً بين الجيش والدعم السريع، والمليشيات المتحالفة مع الدعم ضد جماعات أخرى في غرب دارفور وصلت الى قتل حاكم الولاية، ودلت المقابر الجماعية التي تم اكتشافها على

ذلك ففي تموز ٢٠٢٣ اكتشفت مقبرة تحوي ٨٣ جثة في ولاية غرب دارفور، أي كان السكان المحليون هم الضحايا، وهذا يثير حرباً أهلية سبق أن كانت موجودة قبل عقدين وتهدد الحروب الأهلية عادة بالتقسيم<sup>105</sup>.

ونظراً للأوضاع غير المستقرة في الفاشر عملت الحركات المسلحة على تشكيل قوة مشتركة من ١٢٠ مركبة عسكرية تولت حماية الأماكن العامة والمنظمات الأممية وكل مناطق غرب الفاشر وذلك لتأمين الفاشر عاصمة ولاية شمال دارفور — وهذه الحركات هي: تحرير السودان بزعامة مني اركو مناوي، والمجلس الانتقالي بزعامة الهادي ادريس، وحركة العدل والمساواة بقيادة جبريل ابراهيم، وتجمع قوى تحرير السودان، والتحالف السوداني، وهذه الحركات كانت قد وقعت اتفاق جوبا للسلام أكتوبر ٢٠٢٠ — وذلك من أجل الفصل بين المتحاربين من الجيش والدعم وبالتعاون مع السلطات المحلية وهو ما أكدته مني اركو مناوي، منعاً لزيادة الانفلات بعد زيادة المواجهات العسكرية بين الطرفين وانتقالها من العاصمة الى مناطق أخرى.<sup>١٠٦</sup>

يهدد انتشار المواجهات الى أجزاء البلاد المختلفة بتقسيم السودان، وقد تصبح أرض رخوة وتشكل ملاذ للعصابات والمرترقة وحتى المتشددين والمتطرفين الذين يجدون في مثل هذه الأوضاع أماكن مثالية لوجودهم وحتى جعلها نقطة انطلاق نحو الساحل والقرن الأفريقي وحتى البحر المتوسط<sup>107</sup>.

ويمكن القول إن استمرار الحرب وتحولها الى حروب أهلية فرعية وكل طرف يهدف للسيطرة على منطقة بعينها، يهدد بتقسيم وتجزئة البلد وقد مرت السودان بتجربة مماثلة عندما استمرت الحرب الأهلية في الجنوب وأدت بذلك الى انفصال جنوب السودان عن البلد الأم وتشكلت دولة جديدة، فهذا السيناريو وارد.

فنتيجة إصرار الأطراف المتحاربة على الاستمرار بالقتال وأن تكون نهاية القتال صفرية وكل طرف يرغب بأن يكون هو الراجح لم يتم احراز أي تقدم في إنهاء القتال، ويقال أن الجيش في موقفه المتشدد من الحرب يتلقى الدعم من الاسلاميين

الذين عملوا على تضخيم الخلافات مع الدعم السريع، والأخيرة أيضاً تتخذ موقفاً متشدداً ومطالبة بتغيير قيادة القوات المسلحة، ما يعني استمرار الوضع وعدم إيجاد حل، وتجاوز اتفاق الإطار السياسي في ٢٠٢٢ القاضي بوجود جيش موحد يضم في جنباوته قوات الدعم السريع، وبدون جيش موحد فإن البلاد من الممكن أن تتجه الى التقسيم<sup>108</sup>

## ٧- ممارسات حرب ما بعد الحداثة في السودان: اختلاف طبيعة القتال واختلاف الضحايا

رغم أن الحرب داخل المدن إلا أن القتال فيها عنيف، ففي ولاية الخرطوم والتي تشمل الخرطوم والخرطوم مجري وأم درمان، لجأت القوات المسلحة الى استخدام الطيران أي القصف الجوي لمناطق تركز الدعم السريع لتقويض دفاعاته وللدفاع عن مناطق سيطرتها، في حين استخدم الدعم السريع الهجوم البري مدعوماً بالمدفعية والصواريخ وقذائف الهاون وهاجم المطار لجعله غير صالح للاستخدام<sup>109</sup>.

استخدم الطرفان الأسلحة الخفيفة - البنادق والمدفع الرشاش - أيضاً قذائف الهاون والمدفعية الصغيرة<sup>110</sup> ويحصل الطرفان على أسلحة من داعمهم من الدول، فقد استخدمت القوات المسلحة الأسلحة التي سبق أن زودتها بها دولة الإمارات، في حين استخدم الدعم السريع صواريخ قبيل إن فاغنر زودته بها<sup>111</sup>.

وتختلف الحرب الحالية عن الحروب السابقة في استهداف البشر والمستشفيات والانتهاكات، فقد أدت الحرب الى تشريد الملايين بين نازح ولاجئ وحدثت انتهاكات ضد الناس وقصفت المستشفيات أو احتلت، ونهبت المساعدات الإنسانية ما زاد من تفاقم الوضع الإنساني المتدهور أصلاً للسودانيين<sup>112</sup>، وقادت الحرب الى وقوع ضحايا من المدنيين وانتشرت في مناطق مختلفة في السودان في كسلا والقضارف وبورتسودان في الشرق ودارفور في الغرب<sup>113</sup>.

للحرب الحالية نتائج على البشر والخدمات، فقد أدى العنف الى إغلاق المستشفيات وفرض القيود على الحركة في المدن، وتعرضت المستشفيات لهجمات صاروخية مباشرة<sup>114</sup>، تأثر المدنيون إذ عاشوا ظروفًا مأساوية وقُتلَ الكثيرون ففي الأيام الأولى قُتل أكثر من ٤٠٠ مدني، كما فر أكثر من ١٠٠ ألف في الأيام الأولى الى دول الجوار، فضلاً عن نزوح أكثر من ٣٣٠ ألف شخص داخل البلاد، وأغلقت معظم المستشفيات، وأوقفت المتاجر والأسواق والبنوك أعمالها خوفاً من القصف والنهب، وارتفعت أسعار المواد الغذائية وبدأ نقص المواد الغذائية ومياه الشرب، وبالأصل كان ٦٥٪ من سكان السودان تحت خط الفقر، ما يعني أن تزيد أوضاعهم سوءاً<sup>115</sup>.

وبالرغم من الاشتباكات التي استمرت، والضغط الدولي لإجراء محادثات، وما لا يقل عن ١٧ اتفاق وقف إطلاق نار قصير الأمد، لا يزال القتال مستمراً، وينتشر في أماكن أخرى، لا سيما في دارفور، حيث تم اختطاف حاكم ولاية غرب دارفور، خميس أبكر، في ١٤ يونيو/حزيران ٢٠٢٣ وقتله على يد مقاتلين يرتدون زي قوات الدعم السريع. وكان أبكر قد اتهم في وقت سابق قوات الدعم السريع بارتكاب "إبادة جماعية"<sup>116</sup>.

فمع اندلاع الحرب واستمرارها أخذ العنف يتزايد في مناطق البلاد المختلفة، وحرقت القرى في دارفور، إذ أحرق المسلحون قرابة ٦٨ قرية فيها، كما قتلت قوات الدعم السريع والمليشيات المتحالفة معها في تشرين الثاني من العام نفسه أكثر من ٨٠٠ شخص في مذبحه استمرت أيام عدة في بلدة ارداماتا التي تقع غرب دارفور، وهؤلاء من قبيلة المساليت ذوي الأصول الأفريقية في غرب دارفور والتي سبق أن تعرض أفرادها للقتل على أسس عرقية بين ٢٠٠٣-٢٠٠٥، والتي أدت الى موت قرابة ٣٠٠ ألف شخص في تلك المدة.<sup>117</sup>

في الأشهر الأولى للحرب تم تدمير البنية التحتية ووصلت الى المستشفيات التي يفترض في قوانين الحروب ألا تضرب أو يتم التعرض لها. وأدى العنف الى نزوح السكان، فقد نزح في البداية أكثر من ٤ ملايين شخص، في حين بعد أربعة أشهر من

الحرب كان هناك مليون لاجئ وفقاً للأمم المتحدة التي رأت أن الصراع يخرج عن السيطرة وأدى تدهور النظام الصحي إلى إثارة مخاوف الأوبئة والأمراض، وبالفعل انتشرت الكوليرا<sup>118</sup>.

تحولت الحرب بين الدعم والجيش إلى حرب بين القبائل كما حدث في إقليم دارفور فني الجنيينة في ولاية غرب دارفور، مع المواجهة بين الجيش والدعم، هناك حرب أخرى بين القبائل العربية والقبائل الأخرى مثل المساليت، ذلك أن المواجهات بين الجيش والدعم ولدت فراغاً أمنياً ونشط النهب والسرقة والاعتداء على المواطنين وممتلكاتهم والأمر أيضاً ينطبق على الفاشر فحصلت معارك شديدة راح ضحيتها ٦١ من المواطنين، وبعد وساطة حصل وقف إطلاق نار من الطرفين وتلاه عمليات نهب وسلب تقوم بها جماعات مسلحة تركب دراجات نارية وسيارات دفع رباعي وتم مهاجمة سجن شالا وإطلاق سراح السجناء جميعهم، والبعض منهم من تجار المخدرات والقتلة، ومن المتوقع أن ينضموا لأحد أطراف الحرب في الفاشر ليتحول الصراع إلى قبلي فيما بعد، أي إن حالة الفوضى والعنف مستمرة.

## ٨- عدم وجود نهاية واضحة للحرب وطبيعة التدخل الدولي

من المعتاد في السودان أن الحروب الداخلية تستمر مدد ليست بالقصيرة سواء في الجنوب، التي انتهت باستقلاله - أم دارفور أم النيل الأزرق أم جنوب كردفان، ويساعد في ذلك عوامل داخلية وخارجية، وهذه حرب داخلية وقد تطول أيضاً وتمتد إلى ولايات أخرى ما يهدد بدخول حركات مسلحة وقوى قبلية وعرقية ما يعني مزيداً من الإطالة، فضلاً عن وجود تدخل خارجي إقليمي ودولي<sup>١١٩</sup>.

ويملك الطرفان علاقات مع قوى إقليمية ودولية، فممثلات القوات المسلحة السودانية علاقات قوية مع القوات المسلحة المصرية، وهناك تعاون بينهما في مجالات متعددة وبالذات بين شبكات الأعمال التابعة للطرفين، سواء في مجال الدفاع أم في مجال الصناعات المدنية ويقال أن كلا الطرفين لديه تعاون أكثر عمقاً مثل

(ملتميل داركشنز multiple directions) التابعة لشركة الصناعات العسكرية لديها علاقات مع الاستخبارات المصرية، وشركة جرين زون التابعة لهيئة التصنيع العسكري لديها علاقات مع شركات تابعة للجيش المصري، فهذه الشركة تحتكر شراء منتجات الشركات الزراعية الكبرى في السودان وتصدرها الى مصر<sup>120</sup>.

أما الدعم السريع فلديها علاقات مع الإمارات العربية فهناك شركات هي تابعة للدعم السريع مثل (تراديف للتجارة العامة) تتخذ من الامارات مقراً لها، ولديها أي الدعم السريع حساب مصرفي باسمها في بنك ابوظبي الأول، في المقابل اعتمدت الدعم السريع على تجار إماراتين لشراء أكثر من ١٠٠٠ شاحنة صغيرة تم تحويلها الى مركبات للاستخدام العسكري. كما أن الإمارات هي وجهة تصدير الذهب من السودان - سواء تصدير قانوني أو غير قانوني - والذي تدير حصة كبيرة منه عائلة دقلو في شركة الجنيد، وشاركتها شركات إماراتية عن طريق شراء الذهب من حميدتي وهذه الشركات مرتبطة بالدول الأوروبية، ففي ٢٠١٨ مثلاً وأثناء شهر واحد فقط أرسلت الجنيد حوالي طن من الذهب بقيمة ٣٠ مليون دولار أمريكي.

وساعد الدعم الخارجي في تمويل أطراف الصراع وتجهيزهم وبالذات قوات الدعم السريع، ذلك أن الغرب قدم تمويلاً لها كجزء من جهود مكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر وتهريب المخدرات، فمثلاً صرح حميدتي أنه يتعاون مع إيطاليا في مكافحة الإرهاب والهجرة وزارها في شباط ٢٠٢٢ للحصول على طائرات دون طيار لمراقبة الحدود ووقف الهجرة الى أوروبا، واستخدمت فيما بعد في الحرب. وانخرطت الرباعية - الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية - في العديد من الأنشطة للتوسط في تسوية النزاع، في حين بذلت البعثة السياسية للأمم المتحدة في السودان جهوداً ضعيفة، واندلع القتال في ١٥ نيسان، حيث شرعت القوات في صراع عنيف طويل الأمد على حساب الشعب السوداني.

## الخاتمة

تنطبق شروط حرب ما بعد الحداثة على الحرب الحالية في السودان، فهي حرب تحدث داخل الدولة بين طرفين أحدهما يمثل الدولة يتمثل في القوات المسلحة والآخر طرف فرعي فيها يتمثل في قوات الدعم السريع فضلاً عن أطراف فرعية أخرى من ميليشيات مختلفة بعضها تعمل مع الجيش وأخرى ضده وثالثة تعمل لصالحها فقط، وهي حرب قامت داخل المدن وفي العاصمة بالذات ومنها انتقلت إلى أجزاء أخرى من البلاد، وهوجمت جهات بعينها بناءً على هويتها والمكان الموجودة فيه إذ تمت تصفيتها للسيطرة على أماكنها ومن ثم كانت هناك حركة نزوح ولجوء واسعة لأن الإنسان المدني العادي أصبح هدفاً بعدما كان في الحروب التقليدية الهدف هو الجندي من الدولة المعادية، واستخدم أسلوب النهب والسيطرة على الموارد مثل مواقع التعدين في دارفور في إدامة هذه الحرب ويرتبط اقتصاد الحرب هذا بالاقتصاد العالمي الذي يستخدم الموارد دون الاهتمام بمصادرها، فضلاً عن أن العائد يستخدم في شراء الأسلحة نظراً لارتباط أطراف الحرب السودانية بقوى اقليمية ودولية. ومن الممكن أن تمتد هذه الحرب إلى الدول المجاورة للسودان نظراً للامتداد القبلي عبر الحدود وما تتعرض له قبيلة قد يدفع الآخرين لمساعدتها وهكذا، وهذه الحرب نظراً لاستمراريتها وعدم انتهائها مع وجود الوساطة الدولية من الممكن أن تؤدي في النهاية إلى تفتيت دولة السودان إلى أكثر من دولة وهو ما سبق أن شهدته عندما انفصل جنوب السودان بعد حرب أهلية ممتدة، أي أن التاريخ يعيد نفسه مرة أخرى في السودان .

## الهوامش

1 حسين باسم عبد الامير، حروب ما بعد الحداثة وانعكاساتها على الدولة الحديثة: الصراع في سوريا نموذجا، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، ع16، المجلد الرابع، سبتمبر/ايلول 2022، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين ص293

2 المصدر نفسه، ص294

3 Mary Kaldor, New and Old Wars, Organised Violence in global era, 3ed edition. Polity Press, USA, 2012 pP.5,6,7

4 Ibid , pP.7,8

5 Ibid , pP.2,7

6 حسين باسم عبد الامير، مصدر سبق ذكره، ص294

7 المصدر نفسه، مصدر سبق ذكره، ص296

8 Mary Kaldor, op, cit, P.10

9 حسين باسم عبد الامير، مصدر سبق ذكره، ص295

10 Mary Kaldor, op, cit, P.9

11 Ibid , pP.10,11

12 حسين باسم عبد الامير، مصدر سبق ذكره ص296

13 المصدر نفسه، ص296، 297

14 المصدر نفسه، ص297

15 Mary Kaldor, op, cit, P.11

16 Ibid , P.10

17 حسين باسم عبد الامير، مصدر سبق ذكره، ص298

18 المصدر نفسه، ص298، 299

19 Munzoul A. M. Assal, WAR IN SUDAN 15 APRIL 2023: BACKGROUND, ANALYSIS AND SCENARIOS, August 2023, International Institute For Democracy And Electoral Assistance, Sweden, P.9

20 Salama Hub, Nurturing Solutions for a Peaceful Africa, American Friends Service Committee (AFSC), All Africa Conference of Churches, AACC, Situation analysis on the root causes of current internal armed conflict in the Sudan ,policy brief , OCTOBER 2023, P.5

21 Ibid , P.5

22 Osama Abu Bakr, SUDAN'S ARMED MILITIAS AND THE CRISIS OF CIVIL DEMOCRATIC TRANSITION, July 2023 ,Arab Reform Initiative P.1

23 Munzoul A. M. Assal, op,cit,pP.10,11,12

24 Ibid , pP.114,5

25 اميرة محمد عبد الحليم ، الحركات المسلحة والصراع في السودان ، تقديرات استراتيجية ،مركز الاهرام للدراسات

السياسية والاستراتيجية ، مايو ٢٠٢٣ ، <https://acpss.ahram.org.eg> ص٣

26 Munzoul A. M. Assal, op,cit, P.11

27 Insecurity Insight. 2023. Sudan Situation Report Analysis Sudan Situation Report Analysis: Conflict Parties in the Current Crisis August 2023. Switzerland: Insecurity Insight. <https://bit.ly/SDNConflictPartiesJuly2023>,P.3

28 Harry Verhoeven , Surviving revolution and democratisation: the Sudan armed forces, state fragility and security competition, Journal of Modern African Studies,61,3,2023, (pp. 413-437),

<https://doi.org/10.1017/S0022278X23000174>, P.418

29 Independent Advisory Group on Country Information ,Home Office, Country Policy and Information Note Sudan: Security situation Version 1.0 ,June 2023, P.16

30 Harry Verhoeven , op,cit,P.418

31 Independent Advisory Group on Country Information ,op,cit , P.15

32 Guido Lanfranchi & Anette Hoffmann, To stop the war in Sudan, bankrupt the warlords Cutting off finance to Sudan's generals can pressure them to stop the fighting, CRU Alert, MAY 2023, Clingendael – the Netherlands Institute of International Relations P.2

33 Salama Hub, op,cit, P.4

34 Insecurity Insight. 2023,op,cit,,P.3

35 Independent Advisory Group on Country Information ,op,cit,, P.16 and also see: Center for Preventive Action, War in Sudan , Concil on Foreign Relations ,November 19,2023

36 امانى الطويل، المكونات العسكرية السودانية: الاشكاليات والمسارات، تقديرات استراتيجية، ٢٠٢١/٦/١٢، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،

37 Insecurity Insight. 2023. Op,cit,P.2

38 امانى الطويل، مصدر سبق ذكره

39 Independent Advisory Group on Country Information ,op,cit, P.16

40 Insecurity Insight. 2023,op,cit,P.3

41 امانى الطويل، مصدر سبق ذكره، وكذلك انظر : Center for Preventive Action, op,cit,

42 امانى الطويل، مصدر سبق ذكره،

43 Independent Advisory Group on Country,op,cit, P.16

44 Center for Preventive Action, op,cit,

45 Independent Advisory Group on Country Information ,op,cit, P.16

46 Ibid ,P.16

47 امانى الطويل، مصدر سبق ذكره،

48 Independent Advisory Group on Country Information ,op,cit, P.17

49 Center for Preventive Action, op,cit,

50 International Crisis Group, A Race against Time to Halt Sudan's Collapse Crisis Group Africa Briefing N°190, 22 June 2023, P.4

51 Khalil Al-Anani, op,cit, also see: Osama Abu Bakr, op,cit,P.9

52 Osama Abu Bakr, op,cit,P.9

53 Salama Hub,op,cit, P.4

54 حمدي عبد الرحمن حسن ،مائة يوم من الحرب :شبح الحرب الاهلية في السودان ،تقديرات استراتيجية ، مركز الاهرام

للدراستات السياسية والاستراتيجية، Website: <https://acpss.ahram.org.eg> / ص٣

55 المصدر نفسه، ص٢

56 خالد محمد علي ،سيناريو التقسيم: ما مستقبل الحرب في السودان؟، ١٢، اغسطس ٢٠٢٣، مركز ربح للدراسات

الاستراتيجية، جمهورية مصر العربية،

57 Insecurity Insight. 2023,op,cit,p.8

58 Ibid,P.9

59 International Crisis Group, op,cit,P.6

٦٠ حمدي عبد الرحمن حسن، مصدر سبق ذكره، ص٣

61 Insecurity Insight. 2023. Op,citP.8

62 اميرة محمد عبد الحلیم ، الحركات المسلحة والصراع في السودان ،تقديرات استراتيجية ،مركز الاهرام للدراسات

السياسية والاستراتيجية، مايو ٢٠٢٣، <https://acpss.ahram.org.eg> ص٣

63 رضوى صقر ، قراءة لواقع . . إلى أين ينتهي صراع القبائل في السودان؟، ١٦ اغسطس ٢٠٢٣، مركز ربح للدراسات

الاستراتيجية، جمهورية مصر العربية

64 Munzoul A. M. Assal, op,cit, P.24

65 حمدي عبد الرحمن حسن ، مصدر سبق ذكره، ص٣

66 Insecurity Insight. 2023,op,cit,,P.5

67 Munzoul A. M. Assal, op,cit, P.33

68Alden Young, Noaman Mousa,op,cit,p.4

٦٩ حمدي عبد الرحمن حسن، مصدر سبق ذكره، ص٣

70Insecurity Insight. 2023,op,cit,, P.4

71 Guido Lanfranchi & Anette Hoffmann, To stop the war in Sudan, bankrupt the warlords Cutting off finance to Sudan's generals can

pressure them to stop the fighting, CRU Alert, MAY 2023, Clingendael – the Netherlands Institute of International Relations, pP.1,2

72 Munzoul A. M. Assal, op,cit,, P.13

73 Guido Lanfranchi & Anette Hoffmann, op,cit,P.2 also see: Munzoul A. M. Assal, op,cit, P.26

74 خالد محمد علي، مصدر سبق ذكره

75 المصدر نفسه

76 رضوى صقر، مصدر سبق ذكره

77 Ibid ,Pp.2,3

78 Insecurity Insight. 2023,op,cit,P.9

79 Osama Abu Bakr, op,cit,P.6

80 Ibid ,P.6

81 Munzoul A. M. Assal, op,cit, P.33

82 Insecurity Insight. 2023,op,cit,,P.2

83 Ibid ,P.6

٨٤ حسنين توفيق ابراهيم، الحرب في السودان: سيناريوهات قائمة وتداعيات كارثية، دراسات، مركز الاهرام للدراسات

Website: <https://acpss.ahram.org.eg/>، يونيو ٢٠٢٣،

٨٥ حسنين توفيق ابراهيم، مصدر سبق ذكره، ص ٣

٨٦ المصدر نفسه، ص ٤

87 خالد محمد علي، مصدر سبق ذكره

88 , Insecurity Insight. 2023.op,cit,P.8

89 International Crisis Group, op,cit,pP.5,6

90 حمدي عبد الرحمن حسن، مصدر سبق ذكره، ص ٣

91 خالد محمد علي، مصدر سبق ذكره

92 International Crisis Group, op,cit, P.6

- 93 Insecurity Insight. 2023,op,cit,,P.2  
94 Munzoul A. M. Assal, op,cit,, pP.27,28  
95 Insecurity Insight. 2023,op,cit,,P.2  
96 International Crisis Group, A Race against Time to Halt Sudan's Collapse Crisis Group Africa Briefing N°190, 22 June  
97 Insecurity Insight. 2023,op,cit,pP.4,5  
98 حمدي عبد الرحمن حسن ، مصدر سبق ذكره ،ص٣  
99 Center for Preventive Action, op,cit,  
100 Munzoul A. M. Assal, op,cit,=, pP.26,27  
101 International Crisis Group, op,cit,P.6  
102 خالد محمد علي ،مصدر سبق ذكره  
103 Munzoul A. M. Assal, op,cit, P.28  
١٠٤ اميرة محمد عبد الحلیم ، مصدر سبق ذكره ،ص٥  
105 Munzoul A. M. Assal, op,cit, P.28  
١٠٦ اميرة محمد عبد الحلیم ، مصدر سبق ذكره ،،ص٥  
107 International Crisis Group, op,cit,P.2  
108 Munzoul A. M. Assal, op,cit, P.7  
109 Insecurity Insight. 2023,op,cit,P.9  
110 Ibid,P.9  
111 Ibid,P.9  
112 Osama Abu Bakr, op,cit,P.8  
113 [Susan Stigant](#), What's Behind the Fighting in Sudan?,  
114 Acaps, Thematic report | 19 April 2023,SUDAN 19 April 2023,P.1  
115 Eric Pichon , Alessandra De Martini, op,cit,pP.1,2  
116 Insecurity Insight. 2023,op,cit,,P.2  
117 Center for Preventive Action,op,cit,  
118 Ibid  
١١٩ حسنين توفيق ابراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص٢  
120 Guido Lanfranchi & Anette Hoffmann, op,cit,pP.3,4